

أكثر من 10 ملايين مواطن يرفضون الانقلاب على الشرعية

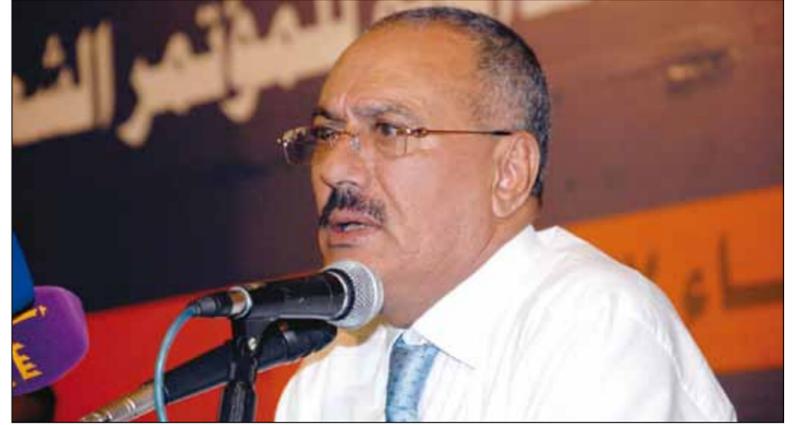
«دائمة» المؤتمر تلزم الرئيس تسليم السلطة 2013م

في كلمته أمام دورة اللجنة الدائمة

الرئيس: لن أقدم تنازلات بعد الآن

العام ولم أقدم بأي قرار إلا بعد التشاور والتنسيق معها. وأضاف فخامته أن من يجب رحيلهم هم المتآمرون على الوطن، وليس صاحب الشرعية الدستورية. ووجد فخامته الدعوة للحوار والاتفاق وعلى تداول السلطة سلمياً والاتفاق على حكومة وفاق وطني وتشكيل لجنة سياسية لإعادة صياغة الدستور، أو تشكيل جبهة وطنية عريضة تضم كل القوى السياسية على أساس اتفاق طرابلس.

«الميثاق» - صنعاء أكد فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام أنه لم يقدم التنازلات من أجل التنازلات، ولكن لتجنب اليمن ويلات الحرب وأنه من الآن لن يقدم المزيد من التنازلات. وقال رئيس الجمهورية في كلمته في افتتاح الدورة الرابعة للجنة العامة بصنعاء أمس انه عندما نلبي مطالب بعض القوى السياسية ليس من ضعف وإنما لنجنب اطلاق أمن الوطن واراقة الدماء وازهاق الأنفس، وكل التنازلات التي قدمناها لم أقدمها منفرداً فلدينا قيادة المؤتمر الشعبي



الاثنين - العدد (1548)

23 / ربيع ثاني / 1432 هـ - الموافق: 28 / 3 / 2011 م

رؤية

المخاضون والمفرطون في مبادئهم لا يشرف الوطن والمؤتمر انتماؤهم اليه..

عبدالله صالح

رئيس الجمهورية
رئيس المؤتمر الشعبي العام



تشكيل حكومة جديدة قريباً

كتب/يحيى نوري:

> علمت «الميثاق» من مصدر موثوق أن ترتيبات تجري حالياً تهدف الى تشكيل حكومة جديدة، يتم الاعلان عنها خلال ايام. وأوضح المصادر أن هذه التوجهات تأتي تنفيذاً لقرار الدورة الاعتيادية الرابعة للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام والتي عقدت أمس بالعاصمة صنعاء، والمؤكدة على أهمية السير باتجاه تشكيل حكومة جديدة يناط بها مهمة الاضطلاع بتنفيذ الاهداف والمضامين والمنطلقات التي اشتملت عليها مبادرات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -رئيس المؤتمر الشعبي العام والهادفة الى تطوير النظام السياسي والانتقال الى النظام البرلماني والحكم المحلي الكامل الصلاحيات وتعديل قانون الانتخابات العامة وفق القائمة النسبية.

30 ريالاً

السنة الثامنة والعشرون

24 صفحة

أسبوعية - سياسية

في تقريره المقدم للجنة الدائمة

الأمين العام : المؤتمر يحمل على عاتقه مسؤولية العبور بالوطن إلى بر الأمان



الجمهورية الديمقراطية الديموقراطية المحسنة للشعب اليمني العظيم والحفاظ على مكتسباته وتقدير تضحياته من أجل مستقبل آمن ومستقر وديمقراطي. وشدد الاخ عبدربه منصور هادي على أنه من مسؤولية المؤتمر الا يترك الشباب نهياً لاحتكار أحزاب اللقاء المشترك وأطراف العنف التي تحاول ركوب موجة احتجاجاتهم وتحاول تجبير مطالبهم لأجندتها وأولوياتها السياسية التي لا تمت إلى الشباب بصلة والتي لا تؤمن حاضراً ولا مستقبلاً مواتياً لاستثمار طاقات الشباب وتلبية أحلامهم وطموحاتهم.



«الميثاق» - خاص أكد الاخ المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الامين العام ان المؤتمر أثبت في كل المنعطفات الوطنية الصعبة قدرته على تحمل المسؤولية بالتفاف الشعب وراء هذا التنظيم الجماهيري الكبير وقيادته التاريخية الحكيمة والمقدرة والتي يعلق عليها الشعب أملاً كبيراً لتجنب الوطن ما يراة له من تمزق وصراع.

وقال الامين العام في تقرير قدمه أمس الى الدورة الرابعة للجنة الدائمة أننا جميعاً أمام مسؤولية تاريخية تستلزم الخروج برؤية وطنية تساعد على التماسك الوطني وعبور هذه الأزمة العاصفة وتعزيز يقين

في ختام أعمال الدورة الرابعة للجنة الدائمة

ضرورة تنفيذ مبادرة الرئيس ولو من جانب واحد

دعوة كل الأطراف والقوى السياسية إلى تحكيم العقل وتغليب المصلحة الوطنية

محاسبة من ثبت تورطهم في أحداث الجمعة الدامية

إدانة أحداث العنف والفوضى والتخريب وكل الأعمال التي تستهدف أمن الوطن

فصل المستقلين نهائياً وسحب كافة الامتيازات

تشكيل لجنة للحوار مع النواب «المنفعلين» ولجان شعبية لتعزيز الأمن

أختتمت اللجنة الدائمة الرئيسية أعمال دورتها الاعتيادية الرابعة أمس برئاسة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر وحضور نحو ألف عضو وعضوة. وجرى خلال الاجتماع استعراض ومناقشة التقارير المقدمة الى الدورة من الامين العام والهيئة الوزارية وتضمنت التقارير شرحاً تفصيلياً لمسيرة الحوار بين المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك وكذا المبادرات الوطنية المهمة التي قدمها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح من أجل إنهاء الأزمة السياسية القائمة. جرى بعد ذلك فتح باب النقاش حيث تناول العديد من أعضاء اللجنة الدائمة الرئيسية قضايا الراهن الوطني، مطالبين باتخاذ موقف حازم إزاء

العناصر المدسوسة التي قامت بحركة غادرة استهدفت شق صف المؤتمر والإساءة للوطن. وقد أقرت اللجنة الدائمة فصل جميع المرتدين فصلاً نهائياً، واقترح رئيس المؤتمر تشكيل لجنة من الكتلة البرلمانية للمؤتمر تتولى مهمة الحوار مع النواب الذين استقالوا تحت ضغوط الجريمة البشعة التي راح ضحيتها نحو عدد من الشهداء. وأكد البيان الختامي الذي قرأه الدكتور أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد على ضرورة تشكيل حكومة لتنفيذ مبادرة رئيس الجمهورية.. واستكمال رئيس الجمهورية لفرته الرئاسية إلى عام ٢٠١٣م..



كلمة الميثاق

الوطن أمام مرحلة جديدة

لعل أهم القرارات التي خرج بها البيان الختامي لاجتماع اللجنة الدائمة في دورتها الرابعة هو التأكيد على وضع الاجراءات التنفيذية لما تضمنته مبادرات رئيس الجمهورية في إطار خطة زمنية محددة، تمهيداً للانتقال الى نظام برلماني وحكم محلي كامل الصلاحيات واعادة دستور جديد يتضمن مجمل التطلعات لتطوير النظام السياسي في اليمن. وتأتي أهمية السير في الاجراءات التنفيذية للمبادرات من الوضع الذي وصل اليه الواقع السياسي في اليمن من التعقيدات والازمات المستمرة نتيجة انسداد الأفق وضيق الرؤية لدى أحزاب المشترك التي باتت تتقلب على كل شيء حتى على مطالبها.

ولاشك ان المؤتمر الشعبي العام يتحمل أكثر من غيره مسؤولية الخروج بالبلد من النفق المظلم الذي بات السير نحو محتومات إذا انتظرنا فعلاً إيجابياً من شركاء الحياة السياسية، وذلك يفرض على المؤتمر أخذ زمام المبادرة وإجراء الاصلاحات السياسية بموجب التفويض الشعبي الممنوح له في الانتخابات النيابية التي نال بها أغلبية المقاعد في البرلمان.

أكد الرئيس انه لن يقدم المزيد من التنازلات احتراماً لراي وإرادة أعضاء اللجنة الدائمة الذين يمثلون قواعد وتكوينات المؤتمر، وحرصاً على كرامة الأغلبية التي يمثلها المؤتمر، وهذا القرار سيكون له آثار إيجابية دون شك في مسار العمل الدستوري والتنموي، مع التأكيد على ضرورة قيام أعضاء المؤتمر بواجباتهم الى جانب السلطات المحلية والأجهزة الأمنية من أجل الحفاظ على الامن والاستقرار والسكينة العامة في المجتمع.

لقد كانت الدورة الاعتيادية الرابعة للجنة الدائمة محطة مهمة على صعيد الفعل التنظيمي وجاءت محصلة لكل جهود المؤتمر الشعبي العام من أجل الحفاظ على التوازن وتجنب البلاد من الانزلاق في بؤر الصراع والفتن. لقد أكد البيان الختامي للدورة على ضرورة فرض هيبه الدولة ومحاسبة كل من أخلوا بواجباتهم الوطنية في السلك المدني والعسكري والدبلوماسي وقاموا بممارسات تتنافى مع الدستور والقانون، في إطار المحاولة الانقلابية الفاشلة على الشرعية الدستورية التي تصدى لها شعبنا بكل بسالة وتحدى. ولم تغفل القرارات أهمية العامل الاقتصادي والاجتماعي في تازيم الحياة السياسية، فشددت على اتخاذ المعالجات الاقتصادية والإدارية العاجلة وتنفيذ التوجهات التي اصدرها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي للحكومة والتي من شأنها تخفيف المعاناة اليومية للمواطنين وحسب الامكانيات المتاحة للدولة مع الاخذ في الاعتبار ضرورة الاستمرار في جهود مكافحة الفساد وسد منابعه وهو الضمانة الأكيدة لتحسن الأوضاع المعيشية والتنموية مستقبلاً. ان المرحلة القادمة تفرض على جميع أعضاء المؤتمر الشعبي العام الاصطفاء والعمل الجاد من أجل تجاوز الأزمة الراهنة والعبور بالوطن الى بر الامان وهو ما يتطلب اجراء عملية تصحيح واسعة للعمل التنظيمي.

د. مجور: اعتماد 35 مشروعاً تنموياً بكلفة 4 مليارات دولار

< أكد الدكتور علي محمد مجور رئيس حكومة تصريف الأعمال أن المعطيات الماثلة أمامنا اليوم وما يدور في الساحة اليمنية يحتم على القوى الوطنية الائتلاف حول قيادتها السياسية والتاريخية للعمل على إعادة القراءة الفاحصة للرؤى والمبادرات الأخيرة لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.



وقال الدكتور مجور في تقرير قدمه إلى الدورة الرابعة للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام بصنعاء أمس: إن مبادرات رئيس الجمهورية الهادفة الى إعادة البناء والتغيير ومبادرات وطنية موجهة للشعب وليس لأحزاب بعينها.

مشيراً إلى أنه لا يجب ان تغفل التأثيرات السلبية التي أحدثتها الاحتجاجات الأخيرة التي تسببت فيها أحزاب في المعارضة ومازالت على أداء الحكومة وعلى برنامج العمل الذي شرعت في تنفيذه، والذي كان قد نجح في خلق تأييد غير مسبوق من شركاء التنمية من الأصدقاء والأقارب. وأكد الدكتور مجور أنه تم اعتماد ٣٥ برنامجاً ومشروعاً تنموياً بكلفة تقديرية بلغت حوالي ٤ مليارات دولار في إطار الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠١١ - ٢٠١٥م.

تفاصيل ص 7

تفاصيل ص 6